مصدر غير علم لانبت مثل عطا لاعطي مهملا ذكره بعد في اسم
المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقي في الاشتقاق
اشارة الي كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة في النيابة
او نظرا الي ما قاله المعرب من انه اسم حس للنبات نائب
عن المصدر زاده سم لكن نص غيره على ان النبات مصدر
سمي به النابت كما سمي بالنبت قوله غير علم فلا يستعمل
اسم المصدر العلم موكدا لان معنى العلم زايد على
معنى العامل قال المص ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه
وبين الفعل دماميني قوله نحو كلمته ونحو الخ قال اللقاني
لقايل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا
على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل اخر كما في
وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبتيلا وان
كان مراده ما ليس جاريا على فعل اصلا فما مثل به ليس
بما ليس جاريا على فعله ما تقتضي فيه بعض حروف
فعله اه واجاب بعضهم ايضا بان المراد الاول لكن مع كونه
صيغ لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي كما يرمز اليه لذلك وهو
بمعنى جواب اللقاني وما اجيب به انما ينفع في عدم
ادخال تبتيلا في اسم المصدر غير العلم لا في عدم ادخال
نباتا من قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا الصادق
اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر انفا الاعتذار
عن عدم ذكره في مثله اسم المصدر فتنبه قوله لانه بمنزلة
تكرير الفعل كان الاولى ان يقول لان المقصود به الجنس

ما

٢٧٢

من حيث هو كان المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل
كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من انه موكد
لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة
تكرير الفعل قوله يمنع تنازع العاملان قبله واعمل الثاني
وحذف معموله افرد لدلالة ما قبله قوله وافرد ادفع به
ما يتوهم من ظاهر الامر في قوله وثن الخ ولا يغني عنه فهوم
فمن حد ابي الصدق بكون السلب كليا اي لا تفرقة عرفه
دائما ويويد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اه سم فلا
اعتراض بان جواز الافراد ظاهر لانه الاصل قوله لصلاحية
اي المبين لذلك اي المذكور من التثنية والجمع لان الجنس
الواحد تتعدد انواعه واحاده قوله فالمشهور الجواز
ودليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة
تشبيها للفواصل بالقوافي تصريح قوله وحذف عامل
المؤكد امتنع وكذا يمتنع تاخيره عنه كما قاله الروداني قوله
لتقوية عامله اي تثبيت معناه في النفس لتكريره وقوله
وتقرير معناه اي رفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكد
نقله الزركشي في البحر المحيط في الاصول ونقض بقوله
تعالى ومكرنا مكرا وقوله ان عمر وهجته هجيا من جذام المطا
المطارق واجيب بانه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة
والمجاز كقتلته قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني
على البخاري فالمقيس للمجاز يؤكد كما في الاية والبيت
فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على اطلاقه قوله ونازع في
ذلك الشاطبي بما حاصله ان المؤكد قد لا يكون للتقوية ولا التقرير

عن موكده بخلاف عامل النوع والعدد فلا يمتنع تاخيره عنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)